

## معوقات منح عقود الإيجار التمويلي في المصارف التجارية الليبية

”دراسة استكشافية على المصارف التجارية الليبية“

أ/ عماد عبدالله فضل الله البرغثي  
محاضر بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد  
جامعة بنغازي

أ/ خالد زيدان عبدالسلام الفضلي  
محاضر بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد  
جامعة بنغازي

الدكتور / حسن احمد الدراجي  
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت

### الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات منح عقود الإيجار التمويلي لدى المصارف التجارية (كمؤجر) على اعتبار إن الاستئجار التمويلي من أهم أساليب التمويل للمشروعات الاقتصادية في ليبيا، ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة واحدة وعدد خمس فرضيات فرعية وبلغ عدد المصارف المشاركة في الدراسة (6) مصارف تجارية، وقد اعتمدت الدراسة على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، وقد استخدمت الدراسة كلاً من الإحصاء والوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل البيانات، ووفرت الدراسة دليل علمي بأن هناك معوقات تحد المصارف التجارية الليبية من منح عقود الإيجار التمويلي ومن هذا المعوقات، معوقات تنظيمية ومعوقات محاسبية ومعوقات تمويلية ومعوقات مالية، كما توصلت بأنه لا توجد معوقات قانونية تحد من منح عقود الإيجار التمويلي في المصارف الليبية وذلك لصدور القانون رقم (15) لسنة 2010 الذي ينظم النواحي القانونية لطرفي العقد، وأوصت الدراسة المصارف التجارية بمعالجة المعوقات التنظيمية والمحاسبية والتمويلية والمالية حتى تباشر تلك المصارف بمنح عقود الاستئجار لمختلف الوحدات الاقتصادية، لأنها هي الوحيدة المخولة بمنح عقود الاستئجار التمويلي وذلك وفقاً للمادة رقم (20) من القانون رقم (15) لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي، كما أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: معوقات، الاستئجار التمويلي، المصارف التجارية.

### Abstract

The aim of this study is to identify the obstacles to grant finance lease in commercial banks (as leaser), considering that the finance lease is one of the most important methods of financing economic projects in Libya. In order to achieve the objective of the study,(6) Commercial banks. The study relied on the means of questionnaire as a tool for collecting the necessary data. The study used both statistics and descriptive statistics and the explanatory statistics for data analysis. The study provided a scientific evidence that there are obstacles that limit the commercial banks' among these constraints are organizational obstacles, accounting constraints, financial constraints and financial constraints. It also concluded that there are no legal impediments to the granting of financial leases in Libyan banks for the issuance of Law No. 15 for the year 2010 regulating the legal aspects of both parties. To deal with the organizational, accounting, financial and financial constraints until these banks start granting lease contracts to various economic units, because they are the only ones authorized to grant finance leases in accordance with Article (20) of Law No. (15) for the year of 2010 on financial leasing, the study conducted more research in this area by using other methodologies may contribute to increased knowledge

## المحور الأول: الإطار العام للدراسة

### 1-1 المقدمة:

تعد مهمة تمويل المؤسسات الاقتصادية من المهام الحساسة بما تحمله من تعقيد يتطلب البحث والحصول على الأموال التي تعد الركيزة الأساسية في استمرار عمليات المؤسسة، فإذا لم تنجح إدارة المؤسسة في مقابلة احتياجاتها المالية وعجزت عن الحصول على التمويل اللازم لتغطية كافة الاحتياجات فأن المؤسسة قد تتعرض إلى مخاطر قد تصل إلى الإفلاس.

وازدادت أهمية التمويل بشكل عام والاستئجار بشكل خاص مع التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال وظهور يسمي العولمة والدور المتنامي لمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO، وفتح الأسواق العالمية أمام السلع والمنتجات والخدمات مما زاد في مستوي وقوة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية (عبدالله والصديق، 2002).

وتعتبر عقود الاستئجار التمويلي أحد الأساليب التي استحدثتها الهندسة المالية "Financial Engineering"، وتعد مصدراً تمويلياً هاماً لكثير من المؤسسات الاقتصادية دون أن يحملها مخاطر أو أعباء مالية كبيرة، كما هو الحال في حالة استخدام أساليب التمويل التقليدية بالاقتراض أو التمويل من رأس المال، فقد أصبحت عقود الاستئجار بديل أكثر مرونة وقلل مخاطرة وتكلفة من مصادر التمويل التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة للاقتصاد الوطني، وللمستأجر، والمؤجر.

### 1-2 مشكلة الدراسة:

نظراً لكون عقود الاستئجار التمويلي من نظم التمويل الحديثة نسبياً، وخاصة في الدول النامية ومنها ليبيا مقارنة بنظم التمويل التقليدية سواء عن طريق الأرباح المحتجزة وإصدار الأسهم، أو خارجية عن طريق الاقتراض من المصارف بفوائد مرتفعة، حيث تواجه معظم الوحدات الاقتصادية التي تقوم بممارسة نشاطها الاقتصادي في ليبيا وخاصة الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لعملياتها من المصارف (بن يوسف، 2004).

ولا تزال معظم الوحدات الاقتصادية تعمل جاهدة علي تجميع الأموال وإدارتها بهدف اقتناء الأصول التي تحتاجها للمحافظة على استمرار أنشطتها وبشتى الطرق تقوم بتكريس أموالها المملوكة أو رؤوس أموالها المقترضة لتوفير التدفقات النقدية لاقتناء الأصول، وقد يحالف الشركات الكبرى النجاح في ذلك، غير إن المشروعات الاقتصادية ذات القدرة المحدودة ورأس المال القليل نسبياً لا تستطيع توفير الأموال اللازمة لاقتناء الأصول من آلات والمعدات بالشراء نظراً للضعف النسبي للهيكل التمويلي بهذه الوحدات، إلا أن ظهور أسلوب الاستئجار لاقتناء الأصول أضاف خيار جديد أمام تلك المشروعات كأسلوب تمويل (الرملي، 2010).

ومن ناحية أخرى وكنتيجة لما يشهده العالم حالياً من تطورات هائلة ومستمرة في تكنولوجيا الإنتاج والعمليات والاتصالات جعلت تكلفة الحصول على الأصول الرأسمالية والإنتاجية يحتاج إلى تكاليف استثمارية عالية، تطلبت معه الحاجة إلى استحداث وسائل تمويلية جديدة لتوفير التمويل اللازم لتطوير وتحديث الوحدات الإنتاجية، فتجهيز تلك المشروعات بمختلف أنواعها وأشكالها القانونية بالمعدات والأصول الرأسمالية تحتاج إلى موارد مالية الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً أمام هذه الوحدات الاقتصادية المختلفة (السلمي، 2008).

وحتى يساير الاقتصاد الليبي الوضع الاقتصادي العالمي صدر مؤخراً قانون التأجير التمويلي رقم (15) لسنة (2010) ولائحته التنفيذية بإدخال أسلوب عقود الاستئجار التمويلي ضمن الأنشطة التمويلية للمشروعات المختلفة لتسهيل عمليات الإحلال والتجديد للأصول، ونتيجة لوجود العديد من المشاكل المحاسبية والتنظيمية لعقود الاستئجار في ليبيا تخص كلاً من المؤجرين (المصارف التجارية) والمستأجرين (الشركات بمختلف أشكالها)، وعدم وجود شركات متخصصة في مجال عقود الاستئجار في ليبيا، وهذا ما أكدته دراسة بن يوسف (2004)، وما أشارت إليه دراسة الفضلي (2013)، وعزوف المصارف التجارية في ليبيا عن منح عقود استئجار للمشروعات الاقتصادية المختلفة.

ويؤكد الباحثين بأنه بحسب متطلبات قانون الإيجار التمويلي الليبي رقم (15) لسنة (2010)، بأنه قد فوض المصارف التجارية في ليبيا بمزاولة نشاط عقود الاستئجار، وعليه فإن الباحثين يروا بأن هناك حاجة ماسة لبحث هذه المشكلة وإيجاد حلول علمية وعملية لتكون بمثابة دعم وانتشار أسلوب الاستئجار كأحد أساليب التمويل الحديثة، وخاصةً إن الاقتصاد الليبي اتجه في السنوات الأخيرة إلى الخصخصة كإحدى وسائل التحرير الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ولذلك فإن أي أسلوب اقتصادي أو مالي يظهر إلى جانب الخصخصة ويمكن أن يحقق أهدافاً من هذه الأهداف يجب الاستعانة به.

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة للتعرف على معوقات عقود الاستئجار التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية في ليبيا، وبذلك يمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة كما يلي:

### ماهي المعوقات التي تحد المصارف التجارية من منح عقود الاستئجار التمويلي في ليبيا؟

#### 1-3 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات منح عقود الاستئجار التمويلي لدي المصارف التجارية الليبية (كمؤجر).

#### 1-4 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الأولية التي تتناول موضوع معوقات عقود الاستئجار التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية في ليبيا، على اعتبار إن عقود الإيجار التمويلي تعتبر مصدر من مصادر التمويل

التي يمكن الاعتماد عليها لأنها تمثل أداة هامة تساعد على زيادة حجم الاستثمارات وتقدم العديد من المزايا لكلاً من المؤجر والمستأجر والاقتصاد الوطني، كما تكتسب الدراسة أهمية في إن الدولة الليبية اهتمت بإدخال أسلوب عقود الاستئجار ضمن الأنشطة التمويلية للمشروعات الاقتصادية وذلك بإصدار قانون الإيجار التمويلي رقم (15) لسنة 2010، ولائحته التنفيذية.

### 1-5 فرضيات الدراسة:

وتم صياغة فرضية رئيسة وحدة على النحو التالي:

H0 : " توجد معوقات تحد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا".

H1: "لا توجد معوقات تحد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا".

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم صياغة عدد خمس فرضيات فرعية

#### الفرضية الفرعية الأولى:

HO : " توجد معوقات تنظيمية تحد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا".

H1 : "لا توجد معوقات تنظيمية تحد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا".

#### الفرضية الفرعية الثانية:

H0 : " توجد معوقات قانونية تحد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا".

H1 : "لا توجد معوقات قانونية تحد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا".

#### الفرضية الفرعية الثالثة:

H0 : "توجد معوقات المالية تحد المصارف من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا".

H1: "لا توجد معوقات المالية تحد المصارف من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا".

#### الفرضية الفرعية الرابعة:

H0 : " توجد معوقات تمويلية تحد المصارف من منح عقود الإيجار في ليبيا".

H1 : "لا توجد معوقات تمويلية تحد المصارف من منح عقود الإيجار في ليبيا".

#### الفرضية الفرعية الخامسة:

H0: "توجد معوقات محاسبية تحد المصارف من منح عقود الإيجار التمويلي".

H1: "لا توجد معوقات محاسبية تحد المصارف من منح عقود الإيجار التمويلي".

**1-6 حدود الدراسة:**

سيتم اجراء هذه الدراسة في ظل الحدود الأساسية التالية:

**1-6-1 الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على معوقات الاستئجار التمويلي في المصارف التجارية الليبية، وبالتالي لن تتطرق إلى دراسة معوقات الاستئجار التشغيلي والذي يمكن أن يكون من ضمن الدراسات المستقبلية.

**1-6-2 الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة العاملين بالإدارات العامة للائتمان في المصارف التجارية الليبية العامة والمشار إليها في عينة الدراسة، على اعتبار ان منح عقود الاستئجار يعد بمثابة قرض طويل الاجل وبالتالي لن تستهدف الدراسة أي إدارات أخرى في المصارف التجارية.

**1-6-3 الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة العاملة وتحديدًا على إدارات الائتمان الواقعة في طرابلس وبنغازي والبيضاء والمشار إليها في جدول عينة الدراسة.

**1-6-4 الحدود الزمنية:** تم تجميع بيانات هذه الدراسة خلال شهري 1 و 2 / 2018 وتم الشروع في تحليلها خلال شهر 3 / 2018 واصبت الورقة جاهزة في شكلها النهائي خلال 4 / 2018.

**المحور الثاني الخلفية النظرية للدراسة:****1-2 الدراسات السابقة**

نظراً لأهمية الدراسات السابقة في تعزيز النواحي النظرية والتطبيقية لأي بحث وجد من الضروري الرجوع الى العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والتي لها علاقة مباشرة مشكلة الدراسة ومن أهم الدراسات ما يلي:

**1.1.2 دراسة، (أمين، 1991)** بعنوان " دراسة تحليلية للجوانب المحاسبية لعقود التأجير التمويلي"، هدفت إلى دراسة المشاكل المحاسبية العقود الايجار التمويلي وكيفية معالجتها في البيئة المصرية، وتوصلت الدراسة الي أن أغلب الشركات تقوم بتسجيل واثبات عقود الايجار التمويلي في دفاترها على انها عقود ايجار تشغيلي مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأن المشكلة المحاسبية المتعلقة بعقد الايجار هي مشكلة الإفصاح عن عقود الايجار التمويلي.

**2.1.2 دراسة، (العرييد، 2000)** بعنوان: " التوجه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية"، وهدفت إلى معرفة التوجهات المحاسبية للاستئجار التمويلي وما يرتبط به من مشاكل محاسبية في المصارف التجارية السورية، وتوصلت الدراسة إلى عده نتائج أهمها أن النظام المحاسبي المصري الموحد لا يتضمن القواعد المحاسبية الملائمة، لمعالجة عقود التأجير التمويلي.

**3.1.2 دراسة جودة ومقابلة (2003)،** بعنوان: " معوقات التأجير التمويلي في الأردن"، وهدفت للتعرف على أسباب ومعوقات استخدام الاستئجار التمويلي في الأردن وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الثقافية تعتبر أهم عامل يحد من انتشار التأجير التمويلي وتمثل تلك العوامل في سوء فهم فكرة التأجير التمويلي، ضعف الثقافة المصرفية، وندرة الشركات التي تعمل في مجال تسويق التأجير التمويلي، حيث يعتبر قلة عدد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي من أهم تلك المعوقات، أما المعوقات القانونية تأتي في المرتبة الثانية وتمثل هذا المعوقات في عدم وجود قانون للتأجير التمويلي يغطي العلاقة بين المؤجر والمستأجر والخوف من نشوب خلافات لا يغطيها القانون.

**4.1.2 دراسة بلعاوي (2005)،** بعنوان: " النواحي القانونية في عقد الاستئجار التمويلي وتنظيمه الضريبي" هدفت إلى البحث مقارنة النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الاستئجار في بعض الدول منها مصر، وفرنسا، وأمريكا وذلك للخروج بنص قانوني يمكن تطبيقه في البيئة الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن سن تشريعات خاصة بعقد الاستئجار التمويلي مستقلة عن أي قانون آخر بحيث لا يلحق الضرر بأطراف العقد، واهتدت الدراسة بالإسراع في سن القوانين المنظمة لعقود الاستئجار التمويلي ومراعاة استقلاليتها عن العقود الأخرى كونها تجمع بين صفات الملكية والتأجير معاً.

**5.1.2 دراسة بن يوسف (2004)،** بعنوان: " التأجير التمويلي وإمكانية تطبيقه في ليبيا" استهدفت التعريف بالتأجير وتطوره وأنواعه المختلفة وخصائصه في ليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي منها أن التأجير التمويلي يعد أحد طرق علاج الفشل والتعثر المالي ويساعد على تخفيض حدة المخاطر وتخفيض تكلفة وقيمة راس المال المطلوب، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات ويؤدي إلى زيادة الربحية وتفير السيولة للمصارف، وصت الدراسة بضرورة الإسراع في إنشاء شركات للتأجير التمويلي واستصدار القوانين اللازمة لتنظيمه في ليبيا.

**6.1.2 دراسة المبروك (2004)،** بعنوان: " التأجير التشغيلي للأصول الرأسمالية" هدفت إلى دراسة نشاط الاستئجار في ليبيا وقد ركزت على الاستئجار التشغيلي في شركات النفط الليبية وتصلت الدراسة إلى أن الاستئجار التشغيلي يؤدي إلى تحسين السيولة ويؤثر إيجابياً على الهيكل المالي بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين الاستئجار ومستوى الأرباح.

**7.1.2 دراسة الجندي (2008)،** بعنوان: " تطوير استراتيجية للتأجير التمويلي للطائرات التجارية من قبل البنوك المحلية والأجنبية في الأردن" هدفت إلى وضع حل لمشكلة شركات الطيران المحلية عن عزوف المصارف الأردنية في تقديم خدمة التأجير التمويلي لعملياتها التشغيلية، وتوصلت الدراسة إلى أن ما زلت خدمة تمويل استئجار الطائرات في مراحلها الأولى للعديد من الأسباب منها، غياب الدراية والمعرفة في علم التأجير التمويلي للطائرات، لم تبدي المصارف رغبتها في الاستثمار في تمويل استئجار الطائرات عزوف أعضاء مجالس إدارة المصارف عن منح موافقة لهذا التمويل

بتأناً، وجود منافسة شديدة من قبل المصارف الأجنبية العاملة في الخارج ذات الدراية والمعرفة بهذه الخدمة واعتمادها من قبل شركات من قبل شركات الطيران المحلية.

**8.1.2 دراسة الرملي (2010)،** بعنوان " مدي توفر مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (عقود الايجار) بالشركات النفطية الليبية" وهدفت بشكل عام الي معرفة مدي توفر مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (عقود الايجار) بالشركات النفطية الليبية، وخلصت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها أن جميع الشركات النفطية الليبية محل الدراسة تتوفر بما مقومات تطبيق معيار المحاسبي الدولي السابع عشر، كما اوصت بضرورة العمل علي انشاء شركات الاستئجار التمويلي واستصدار القوانين والمعايير المنظمة لهذا النوع من أساليب التمويل، والعمل علي ترسيخ مفهوم الاستئجار التمويلي كمصدر من مصادر التمويل.

**9.1.2 دراسة بارود (2011)،** بعنوان " معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية"، هدفت دراسته إلى الوقوف علي أهم المعوقات التي تعيق المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين وقد حدد الدراسة تلك المعوقات وهي التنظيمية، المالية، المحاسبية والقانونية، وتوصلت الدراسة بان لا يوجد أي معوق من المعوقات المشار إليها يؤثر علي تبني أسلوب التأجير التمويلي.

**10.1.2 دراسة شمالي (2013)،** بعنوان " مدي إمكانية تطبيق التأجير التمويلي في شركات الصناعات الإنشائية الفلسطينية والمصارف (من وجهة نظر المستأجر والمؤجر) " التي هدفت للتعرف على مدى توافر الرغبة والقدرة لدى الطرفين لتطبيق هذا الأسلوب، وتوصلت الدراسة بأن هناك بعض المعوقات التي تحد من انتشار التأجير التمويلي، منها عدم وجود شركات تقدم خدمه التأجير التمويلي وقلة المعرفة والدراية بخصائص ومميزات التأجير التمويلي لكلاً من المؤجر والمستأجر.

**11.1.2 دراسة الفضلي (2013)،** بعنوان: أثر التطبيقات المحاسبية لعقود الاستئجار على قرارات الاستثمار في ليبيا" وهدفت الي تحديد اثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار على قرارات المستثمرين، كما هدفت الدراسة إلى معرفة أي من هذه التطبيقات توفر معلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين في البيئة الليبية، علي اعتبار ان قانون الإيجار التمويلي رقم (15) لسنة 2010، ولائحته التنفيذية، تغلب فيها الجانب القانوني علي التطبيقات المحاسبية حيث لم يتطرق القانون ولائحته التنفيذية إلى نوع التطبيقات المحاسبية الواجب إتباعها لعقود الاستئجار مما يؤدي إلى حرية الاختيار لدى الشركات المستأجرة لنوع التطبيقات المحاسبية وبالتالي صدور قوائم مالية غير متجانسة للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار بتلك الشركات، وتوصلت الي ان المعالجات المحاسبية لعقود الاستئجار لا تؤثر علي قرارات المستثمرين علي الرغم من أن المستثمرين قد فضلوا عدم رسملة قيمة العقد وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها إسراع الجهات المهنية المختصة، بتحديد معالجة محاسبية لعقود الاستئجار بأنواعها المختلفة.

**2-2 معوقات تطبيق عقود الاستئجار (جودة ومقابلة، 2003):**

- 1- **المعوقات القانونية:** وتشمل المعوقات التي تتعلق بتأخير إصدار قوانين عقود الاستئجار التي تنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وكذلك الخوف من ظهور نزاع في المستقبل بدون وجود قانون يحمي الطرفين.
- 2- **المعوقات الاجتماعية:** تتعلق بنقل أعباء الديون على المستأجر وحب التملك الفوري، وقد يتعلق بعضها بعدم الرغبة في التعامل مع المصارف غير الإسلامية أو بعدم الاطمئنان إلى عملية تحويل الملكية في النهاية.
- 3- **المعوقات الثقافية:** من أهمها في هذا المجال، سوء فهم فكرة الاستئجار وعدم فهم محتوى، زيادة على ضعف انتشار الوعي المصرفي وخاصة في الدول النامية.
- 4- **المعوقات التجارية:** تتعلق بالخوف من الكساد التجاري الذي يجد من انتشار أسلوب عقود الاستئجار وهذه العلاقة يفكر بها المؤجر والمستأجر على حد سواء، فالمستأجر في حالة الكساد التجاري لن يستطيع تسديد دفعاته مما يؤثر أيضاً على المؤجر واستلامه لهذه الدفعات.
- 5- **المعوقات المالية:** تشمل ضعف تخطيط التدفق النقدي لدى بعض الوحدات الاقتصادية، وتتضمن المعوقات المالية كذلك إمكانية الحصول على أموال من مصادر أخرى زيادة على تأثير الدفعات الإيجارية على نسب هيكل رأس المال، وبالتالي تأثيرها على سياسة توزيع الأرباح لدى الوحدات الاقتصادية.

**2-3 أهمية عقود الاستئجار بالنسبة لليبيا:**

تكمن أهمية التمويل عن طريق عقود الاستئجار بالنسبة للبيئة الليبية في إتاحة وسيلة تمويل مناسبة في ظل الاحتياج لإنشاء مشروعات وتجديد القوائم منها، و إيجاد مجالات جديدة للاستثمار وكذلك الإسهام الفعال في نقل التكنولوجيا والتطوير والتجديد بمختلف القطاعات والمساعدة في تخفيف حدة الاتجاه المتصاعد لأسعار المنتجات لأن تكلفة الاستئجار اقل مقارنة بطرق التمويل التقليدية وكما تساعد عقود الاستئجار أيضاً في تنشيط وتنمية قطاعات معينة تتسم بارتفاع قيمة تجهيزاتها الرأسمالية مثل قطاعات البناء والتشييد، والصناعات التكميلية والتحويلية، و الموصلات والاتصالات (الفضلي، 2013).

**المحور الثالث الإجراءات المنهجية:****3-1 منهجية البحث واجراءاتها:****3-1-1 منهج الدراسة:**

نظراً لطبيعة موضوع البحث والهدف الذي سعي الي تحقيقه، فقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن دراسة أو بحث الظاهرة المراد بحثها، كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كميّاً وكمياً، ويوضح خصائصها. أما



التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات واخرون، 2006 ص 307).

ولتغطية كافة جوانب الدراسة فقد اعتمدت على المنهج الوصفي بمدخله الوثائقي لبحث المصادر في مجال عقود الاستئجار التمويلي، والمدخل المسحي الذي تم من خلاله استطلاع آراء العينة وتحليلها وتفسيرها وصولاً إلى هدف الدراسة من خلال الإجابة على فرضياتها.

### 3-1-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من إدارات العامة للمصارف التجارية الليبية (للمصارف العامة والخاصة)، أما عينة الدراسة فقد اقتصر على إدارات العامة في المصارف التجارية، وتم الحصول على عناوين وأسماء هذه الإدارات من خلال الاتصال بالمصرف ليبيا المركزي، حيث تم الحصول على قائمة معدة تحتوي على الإدارة العامة لكل مصرف، وعينة الدراسة يوضحها الجدول (2) كالآتي:

#### جدول رقم (2)

##### يوضح عينة المصارف المشاركة في الدراسة

اسم المصرف	مقر الإدارة العامة
مصرف الصحاري	مدينة طرابلس
مصرف الوحدة	مدينة بنغازي
مصرف التجاري الوطني	مدينة البيضاء
مصرف الجمهورية	مدينة طرابلس
مصرف الإجماع العربي	مدينة بنغازي
مصرف التجارة والتنمية	مدينة بنغازي

المصدر: (من اعداد الباحثين)

### 3-1-3 توزيع وتجميع الاستبيان:

تم توزيع الاستبيان، وبشكل نهائي على أفراد العينة التي سبق الإشارة إليها - ولاختصار وقت الإجابة وحرص الحصول على نسبة ردود عالية، تم توزيع قوائم الاستبيان بشكل مباشر (باليد) وذلك لتشجيع المشاركين في الدراسة للإجابة على الأسئلة، ورغم الجهد المبذول لتقليل نسبة الفاقد في الاستمارات الموزعة، إلا أن الفاقد كان (9) استمارات من بين (45) استمارة تم توزيعها، الفاقد يمثل استمارات وصلت للمشاركين إلا أنهم امتنعوا عن إرسال استماراتهم رغم تكرار الاتصال بهم، وبلغت نسبة الاستمارات المستلمة إلى الاستمارات الموزعة (80%).

**3-1-4 طرق تحليل البيانات:**

بعد جمع استمارات الاستبيان، تم تفرغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) Statistical Package For Social Sciences وذلك من خلال الأساليب التالية:

**- الإحصاء الوصفي:**

- الجداول التكرارية والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتفسير الإجابة الخاصة بالاتجاهات نحو معوقات منح عقود الاستئجار التمويلي، من الإدارات العامة للمصارف التجارية.

**- الإحصاء الاستدلالي:**

- استخدام اختبار الإحصائي (One Sample T test) لاختبار فرضيات الدراسة.

**3-1-5 اختبار التوزيع الطبيعي:**

تم استخدام اختبار (Kolmogorov Smirnov Test) لاختبار ماذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، واتضح بأن القيمة الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوي الدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع.

**3-1-6 تقدير صدق وثبات الاستبيان:**

تم استخدام ما يعرف بمعادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة، حيث يعتبر هذا الاختبار احد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبيان وتعتمد موثوقية البيانات علي قيمة (ألفا)، فإذا كانت (ألفا) أكبر من (60%) فذلك يعني ان بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفا) أقل من (60%) فإن ذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة (البياني، 2005)، وكانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة (73%)، مما يدل على ان بيانات ذات ثبات وموثوقية عالية.

**3-1-7 إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:**

اعتمد الباحثون نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا الحقيقية) وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5-1=4) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5=0.80) ثم تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمه للمقياس للحصول على مدى مستوي المؤشر، فإنه عادة ما تكون قيم الأوزان (Weights) كما في الجدول التالي:

جدول (3) يوضح مستوي المعوقات

مستوي مؤشر المعوقات	مدي المعوقات
منخفض جداً	من 1 إلى أقل من 1.80
منخفض	1.80 إلى 2.60
متوسط	2.60 إلى 3.40
عالي	3.40 إلى 4.20
عالي جداً	4.20 إلى أقل من 5

من الجدول المذكور أعلاه سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها من الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة، تقع في مستوي من المستويات الخمس المذكورة (منخفض جداً، منخفض، متوسط، عالي، عالي جداً)، وبناء عليه يتم تحليل نتائج الدراسة ومن ثم اختبار الفرضيات.

### 3-2 تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

تم تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة أداة جمع البيانات استنارة الاستبيان على النحو التالي:

### 3-2-1 تحليل البيانات الديموغرافية:

جدول (4) يوضح البيانات الديموغرافية

النسبة	التكرار	المتغير	البيان
5.6%	2	دكتوراه	المؤهلات العلمية للمشاركين
22.2%	8	ماجستير	
55.6%	20	بكالوريوس	
16.6%	6	دبلوم عالي	
100%	36	الإجمالي	
8.3%	3	اقتصاد	التخصص العلمي للمشاركين
38.9%	14	إدارة أعمال	
47.2%	17	محاسبة	
2.8%	1	تسويق	
2.8%	1	تمويل ومصارف	
100%	36	الإجمالي	

16.7%	6	مدير إدارة الائتمان	الوظيفة الحالية للمشاركين
22.2%	8	نائب مدير إدارة الائتمان	
22.2%	8	رئيس قسم الائتمان	
38.9%	14	موظف بإدارة الائتمان	
100%	36	الإجمالي	
8.3%	3	أقل من 5 سنوات	الخبرة العملية للمشاركين
13%	13	من 5 إلى 10 سنوات	
55.6%	20	أكثر من 10 سنوات	
100%	36	الإجمالي	

يبين الجدول رقم (4) تحليل البيانات الديموغرافية المتعلقة بعينة الدراسة، حيث تبين للباحثين أن أغلب المشاركين هم من حملة البكالوريوس والماجستير حيث بلغت نسبتهم 55.6% و 22% على التوالي وهذه النسب تشكل أكثر من نصف عينة الدراسة، فضلاً على ما نسبة 47.2% تخصصهم محاسبة يليه تخصص إدارة الأعمال بنسبة بلغت 38.9% من عينة الدراسة وهذا يعد مؤشر جيد وإيجابي يشير الى كفاية التأهيل العلمي وتفهم عينة الدراسة للإجابة على فقرات الاستبيان بشكل جيد مما يساهم في تعميم نتائج الدراسة.

كما اتضح للباحثين أن ما نسبته 38.9% هم موظفين بإدارات الائتمان، يليهم رؤساء أقسام الائتمان ونائبي إدارات الائتمان بنفس النسبة قد بلغت 22.2%، كما أن أغلبية العينة هم من ذو الخبرة في مجالهم، حيث أن 55.6% منهم تزيد خبرتهم عن 10 سنوات، وهذا يعتبر مؤشر جيد يدعم الإجابات المتحصل عليها.

### 3-2-2 التحليل الوصفي المحاور (موقوفات) الدراسة:

#### 3-2-2-1 التحليل الوصفي للمحور الأول المتعلق بالموقوفات التنظيمية:

جدول (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للموقوفات التنظيمية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	لا يتمتع المصرف بالكوادر البشرية القادرة على التعامل مع أنواع التمويل المختلفة منها الاستئجار التمويلي.	3.62	0.803	عالية	4
2	لا يوجد لدى المصرف القدرات التنظيمية الكافية لإنشاء أقسام متخصصة لإدارة وتقدير قيمة الأصول الثابتة الممولة بالاستئجار التمويلي.	3.58	1.105	عالية	5
3	لا يتوافر لدى المصرف سياسات واضحة فيما يتعلق بمنح الائتمان طويل ومتوسط الأجل بما فيها الاستئجار التمويلي.	3.92	0.937	عالية	1
4	لا يوجد لدى المصرف إمكانية لتنظيم دورات متخصصة للكوادر البشرية في مجال الاستئجار التمويلي.	3.83	0.655	عالية	2

3	عالية	1.121	3.67	لا يتمتع المصرف بالقدرة على إدارة والرقابة على المخاطر المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة بما فيها الاستئجار التمويلي.	5
	عالية	0.466	3.72	المتوسط والانحراف العام	

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات المشاركين في الدراسة حول المعوقات التنظيمية كانت عالية وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.72) وانحراف معياري (0.466).

فهم يؤكدون بأن هناك معوقات تنظيمية تحد المصارف من منح عقود الاستئجار لعملائها حيث كانت جميع فقرات محور المعوقات التنظيمية عالية، بحث احتلت الفقرة الثالثة اعلى متوسط من بين فقرات المحاور والتي تشير الي أنه لا يتوافر لدى المصارف سياسات واضحة فيما يتعلق بمنح الائتمان طويل ومتوسط الأجل بما فيها الاستئجار التمويلي.

### 3-2-2-2 التحليل الوصفي للمحور الثاني المتعلق بالمعوقات القانونية:

جدول (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات القانونية

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
2	منخفضة	0.882	2.28	عدم الدراية بالقانون رقم (15) لسنة (2010) الخاص بالاستئجار التمويلي في ليبيا.	1
3	منخفضة	0.543	2.14	الخوف من نشوب خلافات لا يغطيها القانون	2
1	منخفضة	0.878	2.50	عدم وجود قانون واضح ينظم العلاقة بين الطرفين (المستأجر والمؤجر).	3
	منخفضة	0.524	2.30	المتوسط والانحراف العام	

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات المشاركين في الدراسة حول المعوقات القانونية كانت منخفضة وذلك بمتوسط حسابي قدره (2.30) وانحراف معياري (0.524).

فهم يؤكدون بأن ليس هناك معوقات تنظيمية تحد المصارف من منح عقود الاستئجار لعملائها حيث كانت جميع فقرات محور المعوقات القانونية منخفضة، حيث كانت جميع فقرات محاور منخفضة في متوسطاتها.

## 3-2-2-3 التحليل الوصفي للمحور الثالث المتعلق بالمعوقات المالية:

جدول (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات المالية

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
1	عالية	0.878	4.03	لا يوجد لدى المصرف القدرة على إدارة السيولة بما يحقق العائد على أموال المودعين وتحقق مستويات من الربح.	1
2	عالية	0.786	4.00	لا يتمتع المصرف بمستويات سيولة كافية لتمويل عمليات الاستئجار التمويلي.	2
5	عالية	0.956	3.67	لا يوجد لدى المصرف إمكانية لسداد الالتزامات الخاصة بموردي الأصول الممولة بالاستئجار التمويلي.	3
3	عالية	0.893	3.94	لا يوجد لدى المصرف قدرات مالية وسيولة كافية لتمويل حصول المستأجر على الأصول الثابتة ذات القيمة المرتفعة نسبياً.	4
4	عالية	0.779	3.72	لا يتمتع المصرف بقدرات مالية وسيولة قادرة على تمويل عمليات القروض أو المرهقات بالإضافة إلى عمليات الاستئجار التمويلي.	5
	عالية	0.485	3.87	المتوسط والانحراف العام	

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات المشاركين في الدراسة حول المعوقات المالية كانت عالية وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.87) وانحراف معياري (0.485).

فهم يؤكدون بأن هناك معوقات مالية تحد المصارف من منح عقود الاستئجار لعملائها حيث كانت جميع فقرات محور المعوقات المالية عالية، بحث احتلت الفقرة الثانية اعلى متوسط من بين فقرات المحور والتي تشير الي أنه لا تتمتع المصارف بمستويات سيولة كافية لتمويل عمليات الاستئجار التمويلي.

## 3-2-2-4 التحليل الوصفي للمحور الرابع المتعلق بالمعوقات التمويلية:

جدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التمويلية

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
4	عالية	0.874	3.75	لا يتمتع المصرف برأس مال كافي لمواجهة المخاطر المرتبطة بالعمليات التمويلية المختلفة التي يقوم بها.	1
1	عالية	0.791	3.94	لا يتمتع المصرف بالقدرة على تمويل إنشاء شركات متخصصة بالاستثمار التمويلي من خلال رأس المال واللجوء إلى الاقتراض.	2
3	عالية	0.910	3.83	لا يوجد لدى المصرف هيكل تمويلي متوازن يراعي القدرة على تمويل عبر زيادة رأس المال أو الاقتراض.	3
2	عالية	0.990	3.86	لا يوجد لدى المصرف سياسات واضحة فيما يتعلق بتمويل الشركات الجديدة.	4
	عالية	0.545	3.84	المتوسط والانحراف العام	

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات المشاركين في الدراسة حول المعوقات التمويلية كانت عالية وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.84) وانحراف معياري (0.545).

فهم يؤكدون بأن هناك معوقات تمويلية تحد المصارف من منح عقود الاستثمار لعملائها حيث كانت جميع فقرات محور المعوقات التمويلية عالية، بحث احتلت الفقرة الثانية اعلى متوسط من بين فقرات المحاور والتي تشير الي أنه لا تتمتع المصارف بالقدرة على تمويل إنشاء شركات متخصصة بالاستثمار التمويلي من خلال رأس المال واللجوء إلى الاقتراض.

## 3-2-2-5 التحليل الوصفي للمحور الخامس المتعلق بالمعوقات المحاسبية:

جدول (9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات المحاسبية

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
2	عالية	0.762	3.86	لا يرغب المصرف في تبني معايير المحاسبة الدولية عن عقود الإيجار التمويلي.	1
4	عالية	0.956	3.67	لا يمكن للمصرف تصنيف عقد الإيجار التمويلي إذا كان ينقل معظم مخاطر ومنافع الأصل إلى المستأجر.	2
5	عالية	0.971	3.53	لا يتوافر لدى المصرف القدرة على المعالجة المحاسبية للقيمة المتبقية "الخردة".	3
3	عالية	0.822	3.69	لا يوجد لدى المصرف سياسات محاسبية واضحة فيما يتعلق بالمحاسبة عن جداول دفعات المستأجر.	4
1	عالية	0.996	4.08	عدم وجود تطبيق محاسبي موحد لعقود الاستئجار.	5
	عالية	0.516	3.76	المتوسط والانحراف العام	

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات المشاركين في الدراسة حول المعوقات التمويلية كانت عالية وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.76) وانحراف معياري (0.516).

فهم يؤكدون بأن هناك معوقات محاسبية تحد المصارف من منح عقود الاستئجار لعملائها حيث كانت جميع فقرات محور المعوقات المحاسبية عالية، بحث احتلت الفقرة الخامسة اعلى متوسط من بين فقرات المحاور والتي تشير الى عدم وجود تطبيق محاسبي موحد لعقود الاستئجار.

## 3-2-3 التحليل الاستدلالي لفرضيات الدراسة:

جدول (10) يوضح نتائج التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات باستخدام اختبار One Sample (t) Test



المعوقات	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار
المعوقات التنظيمية	36	3.72	0.446	-1.480	35	0.147	قبول H0
المعوقات القانونية	36	2.30	0.524	3.935	35	0.000	رفض H0
المعوقات المالية	36	3.87	0.485	1.224	35	0.229	قبول H0
المعوقات التمويلية	36	3,84	0.545	-0.141	35	0.888	قبول H0
المعوقات المحاسبية	36	3.76	0.516	0.440	35	0.662	قبول H0

من خلال استقراء الجدول رقم (10) يتضح ما يلي:

- قبول الفرضية الصفرية الاولى والتي تنص على وجود معوقات تنظيمية تحدد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا.
- رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود معوقات قانونية تحدد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا.
- قبول الفرضية الصفرية الثالثة والتي تنص على وجود معوقات مالية تحدد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا.
- قبول الفرضية الصفرية الرابعة والتي تنص على وجود معوقات تمويلية تحدد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا.
- قبول الفرضية الصفرية الخامسة والتي تنص على وجود معوقات محاسبية تحدد المصارف التجارية من منح عقود الإيجار التمويلي في ليبيا.

### 3-2-4 النتائج والتوصيات:

نستعرض فيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات المجمعة، بالإضافة للتوصيات المقترحة: -

### 3-2-4-1 النتائج:

من خلال تحليل البيانات المجمعة عن الفرضيات الفرعية للدراسة، تبين إن هناك معوقات تحدد من منح عقود الإيجار التمويلي في المصارف التجارية الليبية، ومن هذا المعوقات، معوقات تنظيمية نظراً لأن المصارف التجارية المشاركة في الدراسة ليس لديها موظفين قادرين على التعامل مع أسلوب الإيجار التمويلي، كما إن لا تتوفر لديها أقسام متخصصة تتولى عمليات الإيجار التمويلي، كما اتضح بأن هناك معوقات مالية، حيث تلخصت في عدم توفر مستويات سيولة كافية لتمويل عمليات الإيجار التمويلي نظراً لارتفاع أسعار بعض الأصول المطلوبة من قبل المستأجر، في حين تمثلت المعوقات التمويلية في عدم قدرة المصارف التجارية على

إنشاء شركات متخصصة بالإيجار التمويلي كأحد استثمارات المصرف، وتلخصت المعوقات المحاسبية في عدم رغبة المصارف تبني معايير المحاسبة الدولية عن عقود الإيجار التمويلي. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود معوقات قانونية تحد من منح المصارف التجارية لعقود الإيجار التمويلي في ليبيا وذلك لوجود قانون رقم (15) لسنة 2010 الذي ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

### 3-2-4-2 التوصيات:

1. يجب على جميع المصارف التجارية إنشاء أقسام متخصصة تتولى ممارسة نشاط الإيجار التمويلي، اعدد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع أنواع التمويل المختلفة منها الإيجار التمويلي.
2. يجب على جميع المصارف توفير مستويات سيولة كافية لمواجهة إي عملية إيجار تمويلي يطلبها المستأجر.
3. يجب أن يكون لدى المصارف التجارية هيكل تمويلي متوازن يراعي القدرة على تمويل عبر زيادة رأس المال أو الاقتراض، لممارسات نشاط الإيجار التمويلي.
4. يجب على جميع المصارف التجارية تبني معايير المحاسبة الدولية عن عقود الإيجار التمويلي وفهم متطلبات هذه المعايير.

### قائمة المراجع

#### أولاً: المراجع العربية: -

- أمين، محمد احمد علي (1991)، " دراسة تحليلية للجوانب المحاسبية لعقود التأجير التمويلي " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الثاني، ص 1-31.
- البياتي، محمود المهدي (2005)، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الجندي، عبد الناصر عصام (2008)، تطوير استراتيجية للتأجير التمويلي للطائرات التجارية من قبل البنوك المحلية والأجنبية العاملة في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- الرملي، طارق صالح، (2010)، " مدي توافر مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (عقود الإيجار) بالشركات النفطية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، فرع بنغازي.
- الفضلي، خالد زيدان (2013)، " أثر التطبيقات المحاسبية لعقود الاستئجار علة قرارات الاستثمار في ليبيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- العرييد، نضال، (2000)، التوجه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 16، العدد الأول، ص 116-145.
- السلمي، باسم محمد عبد اللطيف، (2008)، المعالجة المحاسبية لنشاط التأجير التمويلي وتأثيرها على المعالجة المعاملة الضريبية في جمهورية مصر العربية، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- المبروك، جمال عبدالسلام (2004)، " التأجير التشغيلي للأصول الرأسمالية" رسالة ماجستير غير منشور، أكاديمية الدراسات العليا، قسم التمويل والمصارف.

- بارود، احمد، (2011)، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.
- بلعاوي، صفاء عمر، (2005)، " النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي " دراسة نظرية مقارنة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- بن يوسف، محمد محمد (2004)، " التأجير التمويلي وإمكانية تطبيقه في ليبيا" رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، قسم التمويل والمصارف.
- رضوان، سمير عبد الحميد (2005)، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- عبدالله، عبدالقادر احمد، والصدیق، أبوبكر، (2002)، محددات الهيكل التمويلي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد الثاني والأربعون، المجلد الرابع.
- عبيدات، محمد، ابونصار، محمد، مبيضين، عقلة، (2006)، منهجية البحث العملي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
- شمالي، محمد جهاد، (2011)، مدى إمكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويلي في المصارف وشركات الصناعات الإنشائية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.
- جودة، محفوظ ، ومقابلة، على ( 2003)، معوقات التأجير التمويلي في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد4، ص 89-155.

الملاحق :

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المقياس	العبارات
									أولاً: المعوقات التنظيمية:
0.803	3.62	36	1	4	3	28	0	تكرار	لا يتمتع المصرف بالكوادر البشرية القادرة على التعامل مع أنواع التمويل المختلفة منها الاستئجار التمويلي.
		100	2.8	11.1	8.3	77.8	0	نسبة	
1.105	3.58	36	1	28	2	19	6	تكرار	لا يوجد لدى المصرف القدرات التنظيمية الكافية لإنشاء أقسام متخصصة لإدارة وتقدير قيمة الأصول الثابتة الممولة بالاستئجار التمويلي.
		100	2.8	22.2	5.6	52.8	16.7	نسبة	
0.937	3.92	36	1	3	2	22	8	تكرار	لا يتوافر لدى المصرف سياسات واضحة فيما يتعلق بمنح الائتمان طويل ومتوسط الأجل بما فيها الاستئجار التمويلي.
		100	2.8	8.3	5.6	61.1	22.2	نسبة	
0.655	3.83	36	0	3	2	29	2	تكرار	لا يوجد لدى المصرف إمكانية لتنظيم دورات متخصصة للكوادر البشرية في مجال الاستئجار التمويلي.
		100	0	8.3	5.6	80.6	5.6	نسبة	
1.121	3.67	36	1	7	3	17	8	تكرار	لا يتمتع المصرف بالقدرة على إدارة والرقابة على المخاطر المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة بما فيها الاستئجار التمويلي.
		100	2.8	19.4	8.3	47.2	22.2	نسبة	
						0.466	3.72		المتوسط والانحراف العام

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المقياس	العبارات
-------------------	-----------------	---------	----------------	-----------	-------	-------	------------	---------	----------

									ثانياً: المعوقات القانونية:
0.882	2.28	36	2	28	2	2	2	تكرار	عدم الدراية بالقانون رقم (15) لسنة (2010) الخاص بالإيجار التمويلي في ليبيا.
		100	5.6	77.8	5.6	5.6	5.6	نسبة	
0.543	2.14	36	1	31	2	2	0	تكرار	الخوف من نشوب خلافات لا يغطيها القانون
		100	2.8	86.1	5.6	5.6	0	نسبة	
0.878	2.50	36	1	24	3	8	0	تكرار	عدم وجود قانون واضح بنظم العلاقة بين الطرفين ( المستأجر و المؤجر).
		100	2.8	66.7	8.3	22.2	0	نسبة	
0.524	2.30								المتوسط والانحراف العام

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المقياس	العبارات
0.874	3.75	36	1	3	4	24	4	تكرار	رابعاً: المعوقات التمويلية: لا يتمتع المصرف برأس مال كافي لمواجهة المخاطر المرتبطة بالعمليات التمويلية المختلفة التي يقوم بها.
		100	2.8	8.3	11.1	66.7	11.1	النسبة	
0.791	3.94	36	0	2	6	20	8	تكرار	لا يتمتع المصرف بالقدرة على تمويل إنشاء شركات متخصصة بالإيجار التمويلي من خلال رأس المال واللجوء إلى الاقتراض.
		100	0	5.6	16.7	55.6	22.2	النسبة	
0.910	3.83	36	0	5	3	21	7	تكرار	لا يوجد لدى المصرف هيكل تمويلي متوازن يراعي القدرة على تمويل عبر زيادة رأس المال أو الاقتراض.
		100	0	13.9	8.3	58.3	19.4	النسبة	
0.990	3.86	36	0	6	2	19	9	تكرار	لا يوجد لدى المصرف سياسات واضحة فيما يتعلق بتمويل الشركات الجديدة.
		100	0	16.7	5.6	52.6	25	النسبة	
0.545	3.84								المتوسط والانحراف العام

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المقياس	العبارات
خامساً: المعوقات المحاسبية:									
0.762	3.86	36	0	3	4	24	5	تكرار	لا يرغب المصرف في تبني معايير المحاسبة الدولية عن عقود الاستئجار التمويلي.
		100	0	8.3	11.1	66.7	13.9	النسبة	
0.956	3.67	36	0	6	6	15	6	تكرار	لا يمكن للمصرف تصنيف عقد الإيجار التمويلي إذا كان ينقل معظم مخاطر ومنافع الأصل إلى المستأجر.
		100	0	16.7	16.7	50	16.7	النسبة	
0.971	3.53	36	1	7	2	24	2	تكرار	لا يتوافر لدى المصرف القدرة على المعالجة المحاسبية للقيمة المتبقية "الخردة".
		100	2.8	19.4	5.6	66.7	5.6	النسبة	
0.822	3.69	36	0	5	4	24	3	تكرار	لا يوجد لدى المصرف سياسات محاسبية واضحة فيما يتعلق بالمحاسبة عن جداول دفعات المستأجر.
		100	0	13.9	11.1	66.7	8.3	النسبة	
0.99	4.08	36	0	4	4	13	15	تكرار	عدم وجود تطبيق محاسبي موحد لعقود الاستئجار.
		100	0	11.1	11.1	36.1	41.7	النسبة	
0.516	3.76								المتوسط والانحراف العام